

ملخص ورقة عمل :

مساهمة الصناديق الاجتماعية ومؤسسات

التمويل العربية فى دعم تشغيل الشباب

الدكتور محمود منصور / مصر

تضمنت الورقة المحاور الآتية :

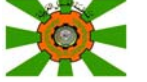
- 1- واقع مشكلة البطالة فى الدول العربية .
- 2- سبل مواجهة مشكلة البطالة .
- 3- تمويل برامج التشغيل المختلفة .
- 4- الملامح الرئيسية للعون الإنمائى العربى .

المحور الأول : واقع مشكلة البطالة فى الدول العربية

يقدر معدل البطالة بين الشباب بحوالى 26.5% فى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مقابل متوسط عالمى يبلغ 14.4% وتتركز البطالة بين صفوف المتعلمين والإناث أكبر كثير من هم الحائزين على شهادات عملية بين الذكور ويرجع ذلك إلى عدة عوامل من أهمها :

- تضائل حجم الاستثمارات المحلية والأجنبية .
- ارتفاع معدلات الزيادة السكانية .
- ضعف مستوى التعليم وعدم ملائمة لاحتياجات سوق العمل .
- دخول المرأة سوق العمل .
- برامج الإصلاح الاقتصادى .
- تراجع دور الدولة فى تشغيل الخريجين .

وقد أشار التقرير الاقتصادى العربى الموحد بأن على الدول العربية توفير 100 مليون فرصة عمل إضافية بحلول عام 2020 للقضاء على البطالة فى الدول العربية وهذا يعنى ضرورة تحقيق



معدلات نمو تتراوح ما بين 6 - 7 % بشكل مستمر وهو ما تقصر إمكانيات العديد من الدول العربية عن تحقيقه .

كما تغلب على خصائص سوق العمل في بعض الدول العربية ما يلي :

- ضعف مستوى التعليم .
- ندرة القدرات المعرفية العالية .

المحور الثاني : سبل مواجهة مشكلة البطالة هناك مجموعة من الوسائل للحد من مشكلة البطالة تتمثل في :

- 1- رفع معدلات النمو الاقتصادي وزيادة الاستثمارات والاصلاحات المؤسساتية للاقتصاد .
- 2- التدخل المباشر من قبل الدولة في أسواق العمل العربية .
- 3- إنتهاج سياسات تركز على دعم وترسيخ ثقافة التشغيل والعمل الحر وتشجيع المبادرات الفردية.

كما أن الآليات الداعمة لتشغيل العاطلين عن العمل والمرتبطة ببرامج التشغيل المختلفة وبالسياسات التي ترمى إلى إدماج الباحثين عن عمل توفير دخل في فترات البطالة . وتنقسم هذه السياسات على السياسات النشطة (تقديم الأجور) التوظيف ، التدريب) والسياسات غير النشطة (تقديم إعانات البطالة والتقاعد المبكر) .

المحور الثالث : تمويل برامج التشغيل المختلفة

حيث أن الانفاق على برامج وسياسات التشغيل لا ينطوي فقط على التكلفة التقنية والمؤسسية بل أن التكلفة المالية تشكل عبئا كبيرا على الدول .

وبالإشارة إلى توزيع نسب الانفاق على برامج التشغيل من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في بعض الدول العربية . ويتضح مدى ظالة ما تنفقه الدول العربية على هذه البرامج الأمر الذي جعل البعض من الدول العربية طلب العون الدولي والعربي لتمويل تنفيذ هذه البرامج كما دفع العديد من صناديق المعونة العربية أن تضمن برامجها مخصصات محددة لتمويل إنشاء وتنفيذ هذه البرامج باعتبارها من أهم برامج الدعم التنموي الذي تقدمه هذه الصناديق للدول الشقيقة .

المحور الرابع : الملامح الرئيسية للوعون الإنمائي العربي

هناك مجموعة من الملامح للوعون الإنمائي للعرب تتمثل في :

1- تقدم الدول العربية مساعداتها الإنمائية عبر قنوات متعددة أهمها المساعدات الرسمية الثنائية والتمويل الإنمائي المقدم من الصناديق الوطنية ومتعددة الأطراف بالإضافة إلى المساعدات المقدمة للهيئات الخيرية والجهات غير الحكومية لدعم مشاريع مكافحة الفقر وبرامج الصحة والتعليم والأغاثة . وهي مساعدات لا تتوفر عنها البيانات الكافية لتحديد حجمها ونسبتها من تدفقات العون الإنمائي العربي .

2- تكتسب المساعدات العربية أهميتها بالنظر لكونها أكثر يسرا وأقل تكلفة من مصادر التمويل الأخرى التجارية والإنمائية .

3- ارتباط حجم هذه المساعدات بالارتفاع والهبوط في اسعار النفط .

الدعم المؤسسي والتدريب :

يجب أن يوفر التمويل العربي برامج للدعم المؤسسي والتدريب في المؤسسات والشركات المستفيدة القائمة على تنفيذ وإدارة المشاريع الممولة وان عناصر الدعم المؤسسي والتدريب تتعلق بتطوير قدرات الموارد البشرية وهي من أهم عناصر التنمية على المدى الطويل .

خامسا : تطور العمليات التمويلية العربية – العربية :

لقد تطورت العمليات التمويلية العربية – العربية خلال العشر الماضية (1998 – 2007) . حيث تصل القيمة التراكمية لمبالغ الدعم إلى نحو (21) مليار دولار تمثل نحو 59% من إجمالي المعونات التي قدمتها المؤسسات العربية لدول العالم في حين أن قيمة الدعم العربي البيئي أخذت اتجاها تصاعديا حيث ارتفع من 1.06 مليار دولار عام 1998 إلى 2.7 مليار دولار عام 2007 .

ومما سبق يتضح :

- 1- ضالة ما تخصصه الصناديق التمويلية من أجل التعاون التنموي العربي .
- 2- ضرورة توفير الدعم الملائم للمنظمات العربية المشغلة بقضايا البطالة والتشغيل وذلك لأن التعاون البيئي العربي يجب أن يقوم على قاعدة ضرورة العمل على تلبية الاحتياجات التمويلية التنموية العربية الضرورية وأن هذا حق لكافة الشعوب العربية وليس منحه .

* * * * *